التقييس المصطلحي (*)

بقلـــــم: ج. ساجر

ترجمة: د.جواد حسني سماعنه (**)

1- تمهيد

إن المصـــطلحية، التي هي بشكل أو بآخر مجموعة مُبَنْيـــنة ومتماسكة من المصطلحات، تمثيل لنظام مُبَنّين من المفاهـــيم، متماسكاً أو متبايناً على حد سواء. إن ولادة المفاهيم تسبق وضع المصطلحات، زمنيا ومنطقياً، وهو ما يتجســـد فعلاً في أفعال (الكلام) ذاتها التي هي ضرب من ضـــروب التوليد. فالمصطلحات الجديدة توضع عادة إما لملء فجوة طارئة لاستيعاب مفهوم جديد وإما لاستبدال مصـــطلح بآخر موجود ولكنه أقل جدوى منه. إن أفعال الكلام التي تنتج المصطلحات الجديدة هي بطبيعتها كذلك طـــرائق للتوليد. يشي هذا الوصف على وجه الخصوص بمفهـــوم الـــتعريف (Définition) الـــذي يرســـخ مـــرجع (Référence) مفهـــوم جديد، أو عكس ذلك، حيـــث يقـــوم بشرح مرجع مصطلح جديد. قبل مرحلة الـــتحديد، الـــتي تعد مثبّتاً لعملية وضع المصطلح، ثمة في الحقيقـــة تمثلات كلامية متولدة كنماذج خاصة قد تكون مطـــلوبة. وفي حالـــة كهذه، فإن المرسل قد يقوم أولاً باستحداث مصطلح جديد من مصادر معجمية موجودة، أو بالـــلجوء إلى صياغة جديدة للمصطلح مما يتطلب منه مراعاة الدقة والملاءمة إلى جانب مفهوم الاقتصاد اللفظي في ضـــوء الأهمية التي يتعين فيها على المتقبل (recipient) تفسير المفهوم بالدقة ذاتها التي تقصّدها المرسل . وفي بعض الحالات، تكون الدقة والملاءمة أهم من خاصية الاقتصاد اللفظي، عندما يتعلق الأمر بمتقبل لا يستند إلى أية مصادر معجميـــة ولا إلى نظـــام مفهومي يمكنانه من استيعاب الرسالة المصطلحية.

وعلى الرغم من أن دقة المفهوم الجديد هي بصورة عامـــة قضية مبتوت فيها، فإنها من جانب آخر قد لا تعد حجـــر عثرة، خاصة إذا ما كان هذا المفهوم معروفاً لدى جماعة من المختصين، فالمختصون كثيراً ما يفضلون الشكل التعبيري المناسب للمصطلح حتى مع غياب الدقة المفرطة للمفهوم في ضوء المرحلة التي يطلقون عليها مرحلة تنظيم الاستعمال (Regularisation of Usage)، وهو ما يتجلى في أشـــكال الـــتحديد المصـــطلحي في الكتب المدرسية والمســـارد والأدلـــة وغيرها من أنماط النشر وفق المرحلة المذكورة قبل قليل.

(*) يحتل مفهوم التقييس (Standardization في الإنجليزية أو Normalisation في الفرنسية) مكانة خاصة في الدراسات المصطلحية الحديثة وفي علوم المنطق واللسانيات والمعلوماتية والحاسوبية .. الخ. وإزاء ندرة الأبحاث حول هذا الموضوع في العربية ارتأينا أن نقدم للقارئ الكريم هذه المادة ترجمة لجزء من فصل من كتاب جان ساجر: (A Practical Course In Terminology Processing) من الصفحة(114-128) الصادر عن:

JOHN BENJAMINS PUBLISHING COMPANY , AMSTERDAM / PHILADELPHIA 1990.

(**)(خبير سابق بمكتب تنسيق التعريب)

فالتقييس المصطلحي عملية مستقلة ومنفصلة عن مراحل الوضع والتوليد المصطلحي، وتتشكل من توصل المستعلمين إلى اتفاق عام لتبني مصطلح مُعطى لاستعماله في حالات خاصة. فالحاجة إلى التقييس عادة ما تكون أقوى وأكثر إلحاحاً في حالة وجود مصطلحات منافسة، مما يرجع إلى تعدد صيغ الوضع اللغوية لواضعين متعددين ، أو لعدم وجود اتفاق بين المستعملين على قبول المصطلح المقترح لمفهوم ما.

يستهدف التقييس المصطلحي الوصول إلى الغايات التالية:

1) الاقتصاد في التعبير: خاصة إذا ما لوحظ أن مصطلحا من المصطلحات المنافسة أقل شيوعاً من مصطلح آخر، لسبب يرجع إلى عنصر الاقتصاد اللغوي.

2) الدقة الدلالية: إذا ما أسفر مصطلح ما عن وضوح أكبر من نظيره في الدلالة على المرجع، أو كان أقل لبسا من سواه.

3) الملاءمة اللغوية: إذا ما تضمن مصطلح ما دلالات هامشية مصاحبة لم تعرف في المصطلحات الأخرى المنافسة.

2–مبادئ التقييس

هناك صراع أساس بين الحاجة إلى التسمية (naming) والرغبة في تقييس المسميات، فالتسمية تحدث حالما يتكون المفهوم الجديد أو الموضوع أو الطريقة.. إلخ مما يقود حتماً إلى اضطراب في التسمية وإلى تعدد الأسماء. يأتي التقييس كمرحلة لاحقة وذلك عندما تدعو الحاجة إليه، ومن ذلك مثلا: عندما ينشأ الصراع بين الأسماء . في هذه الحالة، يتعين الاختيار بين اثنين أو أكثر من التسميات المنتمية لنفس المفهوم. ولكن، عندما تترى أنماط التطور الفكري والموضوعات الجديدة في أكثر من مكان واحد، فقد لا يغدو من الممكن تحديد ما إذا كان أي منها يتعلق بنفس المفاهيم، أو الموضوعات أو أنه يتعلق بمفاهيم مختلفة، إذ لا يمكن اعتبار تطور الموضوعات الجديدة تاما إلاّ إذا كانت على جانب كبير من التأسيس، وهذا يعني في الممارسة أنها محددة تجاريا ومجرّبة ومختبرة وأحياناً مسوّقة. وفي الحالة الأخيرة، فإن المسميات عادة ما تكون قد ثبتت وتعذر تغييرها. وقد لا يفيد التقييس هنا إلاّ إذا كان شاملاً وتاماً، آخذاً بالاعتبار السمات الدالة الثابتة للأشياء، مما يقود فعلا إلى اختفاء البدائل المصطلحية الأخرى. فالتقييس بسبب ذلك، نشاط استعدادي (Retrospective) ويلي التسمية بعد فترة زمنية طويلة وغير محددة، كما أن الأمل فيه، في حل المعضلات الناشئة عن التسميات المتعاقبة للشيء الواحد لن يكون بسبب ذلك، وعلى الأرجح، متحققاً تماماً. ففي حالات عديدة، تستمر التسميات المتناوبة للمسمى الواحد في وجودها غير المحدد، وفي تأثيراتها العَرضيَّة، كهيمنة السوق على منتوج ما، أو اختفاء تقنيات متقادمة، مما يقرر بقاء المصطلحات أو موتها.

إن النمط الكتابي لما يسمى بالخطاب التربوي الرفيع هو نظام مقيَّس (منمط)، وغالباً ما يتم اكتشاف هذه الدلالة في أثناء مداولات وزارات التعليم التي تناقش بعض القضايا اللغوية كالتهجئة ، والتنقيط والقواعد والنحوية التي تساعد على إرساء استعمال الصيغ المنمطة في الاختبارات المدرسية، مثل هذه الصيغ القياسية، وجدت أيضاً في كتب التوجيه المدرسي المؤلفة لمراعاة أنظمة الكتابة من قبل مؤسسات حكومية. على الصعيد المرجعي، فإن اللغة منظمة (فهي مثلا: محكومة قواعديا) ولكنها ليست مقيسة على نحو مألوف، فمثلاً: إن النظام يسمح بالتغيير طبقا لتنوع القوانين. تقييس المرجع ليس

جزءاً من اللغة كنظام، ولكنه يحدث في تشكلات الكلام كنتيجة للإجماع، والاتفاق عليها بين الأفراد والمجموعات من مستعملي اللغة، ويمكن أن ينطبق هذا على الأسماء العلم، والكلمات، والمصطلحات، بصرف النظر عما إذا كانت تحيل على الموضوعات اليومية، والمفاهيم المجردة والمجسدة، وعلى الأفراد والأنواع.

فمن الممكن تقييس مراجع المفاهيم والموضوعات دون تقييس المفاهيم والموضوعات ذاتها، وهذا في حقيقته المبدأ الأساسي القاعدي لمكانز التوثيق. وعلى العكس من ذلك، فإنه من غير المجدي تقييس الأشياء، دون تقييس مسمياتها في الوقت نفسه، لأنه بدون تخصيص الدلالات اللسانية المناسبة للأشياء فإن حقيقة التقييس ذاتها تغدو بلا طائل، فمن غير المفيد تنميط المفاهيم دون تقييس تلقائي للمسميات.

ولفهم حافزية التقييس، نستعرض أدناه المبادئ التي أقرتها المنظمة الدولية للتقييس (Iso) لمعرفة مدى صلاحيتها وفقا للتطبيقات اللغوية:

المبدأ الأول:

تقييس المصطلحات يحدث دائما كخطوة تالية لتقييس الأشياء.

إن التقييس المصطلحي، هو بالضرورة، عمل يؤدي إلى تيسير أنماط التعبير المتمخضة عن المجهود المجتمعي الذي يقضي بإنقاص عدد الأشياء الماثلة. وفي حالة المصطلحات، والتسميات التي تفضي مباشرة إلى التقليل من التعقيد الماثل ومن تعدد التسميات، فإن التقييس يهدف كذلك إلى تجنب إشكالات الغموض. وفي حين إن إنقاص عدد الأشياء والتسميات يمكن أن يكون مرغوبا فيه، فمن الصعوبة التنبؤ بما لن يكون ضروريا مستقبلا.

المبدأ الثاني:

إن التقييس المصطلحي نشاط اجتماعي واقتصادي، مما يتعين أن يكون اكتسابه حصيلة التعاون بين سائر الجماعات ذات العلاقة. وينبغي أن يكون المصطلح المقيَّس، نتيجة لذلك، مبنياً على الاجماع العام (Consensus) الذي يكرس عادة مصطلحاً ما في لغة متخصصة واحدة أو في مجال موضوعي مختص. مثلاً: تعبير ما يوجد في اللغة الطبيعية العامة، ويوجد على نحو أكبر في لغة مختصة ما للإشارة إلى مرجع مختلف، نحو المصطلح : Nut الذي يعني المعاني المختصة التالية:

جوزة وبندقة (في النبات)، صمولة وحزقة (في الهندسة) ولكنه قد يعني معاني أخرى في اللغة المشتركة. نحو: مشكلة، ومعضلة، ومهمة بل ورأس الإنسان في العامية.

ومثل ذلك المصطلح boolt، الذي يعني مسمار ملولب، ورتاج (هندسة) إضافة إلى ما توحيه هذه اللفظة كثيرة المعاني في المعجم العام.

المبدأ الثالث:

إن نشر المصطلح المقيس ذو قيمة بسيطة في حد ذاته، ولكنه عظيم الأهمية في التطبيق. يستعمل هذا المبدأ في علم المصطلحات بنفس القوة، فاستعمال المصطلحات المتفق عليها عامة، ربما يقود إلى إلزام بعض الجماعات على تغيير عاداتها اللغوية لفائدة المصلحة العامة.

المبدأ الرابع:

يحتاج تكريس المصطلح المقيّس إلى اختيار المصطلح المناسب أولاً، وإلى تثبيت هذا المصطلح وتعريفه ثانيا. فالمصطلح الذي نختاره لمفهوم جديد يمكن أن يكون أحد المصطلحات الموجودة، أو يكون مصطلحا تم صوغه حديثاً. إن اختيار المصطلح قد يأخذ بالحسبان احتمال

تطـــور موضـــوعات مماثلة مما يجعله لذلك مفتوحاً على إمكانات الاشتقاق والتركيب.

المبدأ الخامس:

يـــتعين إعادة اختبار المصطلحات المقيسة في فترات منـــتظمة، ومراجعـــتها عندما تدعو الضرورة إلى ذلك. وتعـــتمد هذه المراجعة بشكل طبيعي على المفاهيم الحديثة وعـــلى المصطلحات الحديثة التي تظهر عادة فتشوش على الأنماط اللغوية الموجودة.

المبدأ السادس:

عند تحديد ظروف الاستعمال والخصائص الأخرى لنـــتاج مـــا، يصبح من الضروري تحديد طرق الاختبار للـــتحقق مـــن مطابقة الشيء لمواصفاته. إن التحقق من معـــايير الشيء هو في حقيقة الأمر عملية مقايسة متكررة ومنتظمة، أما التحقق من المقاييس المصطلحية فهي عملية منفصلة وفريدة في تطبيق المصطلحيين لها على مجموعات المصطلحات.

المبدأ السابع:

إن ضرورة فرض المصطلح المقيس قانونيا ينبغي أن تدرس في علاقتها بطبيعة المصطلح نفسه،وطبقا للقوانين والظـــروف الســـائدة مجتمعيا، والتي من أجلها أنتجت المصـــطلحات إن فرض المصطلحات قانونيا هو موضوع يتعلق بالملاءمة اللغوية والاقتصاد اللفظي مما يتطلب يقظة اجتماعية ومجموعات لغوية فاعلة.

3- مناهج التقييس:

عـــند تحديد مفهوم علمي، والبحث عن تسمية له، غالبا ما يتم اللجوء إلى مناهج التقييس التالية:

(3-1) إعادة تحديد الكلمات

تتضمن إعادة التحديد عادة، حصر دائرة الكلمات المصـــاحبة للمصـــطلح (الألفاظ المتعددة المتقاربة للمعنى الواحـــد)، كمـــا في expectation (توقع) و variance (تغـــير) في الإحصاء، و real (حقيقي) و imaginary (تخيـــلي) في نظرية الأعداد، أو filter (جهاز ترشيح) في الإلكترونيات. وقد يكون، اختيار علامة لغوية ما احياناً اخـــتياراً اعتـــباطيا محضا أو حتى وهميا، وذلك في مثل: charm ،Strangeness في فيزياء الجسيمات.

هذا المنهج عموماً ذو هدف اقتصادي، شريطة أن تكـــون الكـــلمة الأصلية اقتصادية ، بيد أنه قد يفتقر إلى الدقة نظراً لوجود (مرجع) نظير ممكن في اللغة العامة، وقد يفتقر كذلك إلى الملاءمة (اللغوية) نظراً لوجود الكلمات المصاحبة الهامشية التي قد تعود إلى استعمال اللغة العامة. فقـــد يستحســـن كـــل من الدقة والملاءمة عند تقييس المصطلح بعد ذلك، مثلا: مرجعٌ مُعطى ثابت داخل إطار مفاهيمي ثابت نسبياً.

(3-2): إعادة تحديد المصطلحات الموجودة.

في مرحـــلة التأسيس النظري، فإن المفاهيم غالباً ما يكون قد تم تحديدها، نحو: التعريفات المتعددة لـِ (كلمة) أو (جملة) في اللسانيات. يستخدم هذا المنهج نفسه كثيراً في الدراســـات المتجانسة كالعلوم الإنسانية، حيث يكون النظام المفاهيمي نفسه زاخرا ويكون الفعل الاصطلاحي (termonologising) قد مورس كليا كدليل ظاهري على الدقة العلمية.

ونظـــراً لاقتصادية هذا المنهج فإن الدقة قد تكون ضـــعيفة لعدم استقرار البنية المفاهيمية السفلى،على الأقل حـــتى يصل النظام المفهومي إلى وضع مستقر. فالتقييس، تـــبعا لذلـــك، قد يعجل من هذه العملية، حتى لو تعذر الإجماع بين المستعملين.

(3-3): الاشتقاق

إن توظيـــف الاشـــتقاق في الـــلغات الفـــرعية

(المتخصصة) وفي اللغة العامة يمكّن من إنتاج صيغ مصطلحية جيدة، نحو: (de-hydr- ate) التي شكلت من اللواصق (de و ate) لوضع مصطلح جديد. يتوفر هذا المنهج على جانب كبير من الاقتصاد والدقة والملاءمة اللغوية خاصة عند استخدام هذه الأدوات الاشتقاقية في الموضوعات الخاصة، التي تسهم في تكوين منظومات مصطلحية مفاهيمية مشتقة (كما في الكيمياء والبيولوجيا) اعتماداً على اللواصق من سوابق ولواحق التي تعد في النظرية المصطلحية كما في اللسانيات معرِّفات أو محدِّدات جزئية (Pertial determiner).

(3-4): التركيب

يمكن اللجوء إلى منهج التركيب في صوغ المصطلحات بإضافة كلمة إلى كلمة أخرى من الكلمات الموجودة، وذلك في مثل (heavy water الماء الثقيل) و (Floppy disc قرص مرن). وإذا ما استقرت هذه التراكيب المصطلحية، فثمة بعد ذلك احتمال بأن يصبح العنصر المكوّن (Constituent) مصطلحا ((الذي هو في الأصل مجرد علامة لغوية عادية (اللفظة heavy ثقيل)) ليصف العناصر الثابتة التي يعبّر عنها في اللسانيات بـ (النواة) في التركيب.

(3-5): الاقتراض

إن اقتراض مصطلح أو كلمة من لغة أجنبية هو في الحقيقة حالة خاصة من إعادة التحديد (redefinition)، فالمصطلح يواكب تماماً المفهوم المستعار من جماعة لغوية أخرى، في مثل: Input(مُدْخَل) و (output) (مُخرَجات) و(printer) (طابعة) في الإيطالية والفرنسية، و (Gestalt) الجشطلت في الإنجليزية. وتعد اللغتان اليونانية واللاتينية مصدراً خصباً في الوضع المصطلحي، سواء على مستوى المفاهيم نحو (atom ذرة) أو على مستوى إمدادنا بالمخزون الجاهز من المعاني الموازية على امتداد مفردات اللغة المشتركة دون التأثير في البنية المعجمية العامة. من جهة أخرى، فإن بعض اللغات كالإنجليزية والفرنسية أكثر استعداداً لتقبل الكلمات المفترضة من لغات أخرى، ودون مضاعفات لاحقة على مستوى التقييس الدولي.

يمدنا منهج الاقتراض اللفظي بمصطلحات ليست أكثر ولا أقل اقتصاداً من الأنماط اللفظية في اللغة المصدر، فاستعماله على العموم يشي بالدقة الفائقة عندما يُقتَرض المصطلح جنبا إلى جنب مع مفهوم وحيد؛ كما أنه قد لا يكون دائما ملائما إذا ما كان شكله اللغوي لا ينم عن أية مؤشرات مظهرية لموقعه من منظومة المفاهيم، خاصة عندما يكون المفهوم مستعاراً كذلك.

(3-6): التكثيف

وهو ضرب من ضروب الاختصار اللفظي يتحول فيه مصطلح مركب إلى صيغة لفظية مختزلة بواسطة النحت أو بالاختصار الأوائلي للحروف (initial letters) لمجموعة من الكلمات، في مثل (radar) المأخوذة من :

Radio detection and Ranging

هذا المنهج ذو نزعة اقتصادية عالية، كما إنه ينمّ عن ملاءمة لغوية عالية إذا ما كان استخدامه محصوراً في اللغات الفرعية الخاصة.

4- فعالية التقييس المصطلحي

تعكس المصطلحات المقيسة نزعة اقتصادية ملموسة نظراً إلى وضعها المتفق عليه بين المختصين قبل الموافقة على (مرجع) كل منها، مما يساعد فعلاً على تحقيق عملية التواصل الفعال بين المختصين والتسريع فيها. إن المصطلحات المقيسة دقيقة لكونها تعمل على إقصاء سوء الفهم لدى المستعملين بتحقيقها معادلة مصطلح – مفهوم .

واضـــحة بين المصطلحات والمجال الذي تحيل إليه منظومة المفاهـــيم. فالاتفاق على المصطلحات المقيسة يفترض أن المشـــاركين في عملية التواصل قد قرروا مسبقاً أن يضعوا جانباً كل التأويلات الفردية للمصطلحات ولبنية المعرفة.

أخـــيراً وليـــس آخـــرا فإن المصطلحات المقيسة (المقـــاييس المصطلحية) ملائمة بالنسبة للصيغ المنجزة من أفعـــال الكلام، لأنها تمكّن منشئ الرسالة اللغوية من أن يقـــيم أساســـاً واضحاً لمعرفة مفترضة تكون ذات مقصد متخصص. وفي الوقت نفسه، فإن المرسل إليه يكون أكثر اســـتعداداً لمعرفة المقصد، بل وتكييف افتراضاته الخاصة وفقاً لقصد المرسل.

إن درجـــة الاتفـــاق على بنية المعرفة وعلى تمثلها اللســـاني الواضـــح مشـــروطة أبـــدا بالاستعمال الملائم للمصطلحات المقيسة كما ترتكز على مقدرة التواصل بين المشـــاركين الاختصاصـــيين. وفي الجانب السلبي، فإن التقييس الذي يعمل على تثبيت المرجع المصطلحي، يؤدي إلى تقويض القدرة التناسلية لطبيعة للغة.

إن معظـــم الناس ليسوا على استعداد للموافقة على الـــتوليد المعيـــاري في سلوكهم اللغوي، ومع ذلك فإن المصـــطلحات المقيســـة توضع وتستعمل باطراد. والحل بالنســـبة إلى هذه المفارقة يمكن أن يوجد في مظهرين من المصطلحات المقيسة: المصطلحات المقيسة و المصطلحات الموحـــدة. المصطلحات المقيسة ذات فائدة خاصة، فوضع المصـــطلح يقتضي ضمنا أن هناك إجماعا سابقا عليه بين مســـتعملين محتمـــلين ، فالمستعملون يجمعون على أهمية تقييس المصطلحات لأن الطبيعة المرجعية الخاصة لكل منها تؤكـــد أهميـــة هذه المصطلحات بالنسبة إليهم لاكتساب المقصد والمعرفة واللغة لتعزيز عملهم.

والـــتقييس كذلك يساعد المستعملين على التوجه الاقتصادي في التعبير عن المعرفة وعلى تمثيلها تمثيلا دقيقا وملائمـــا. وعـــلى عكـــس مستعملي اللغة العامة، فإن مســـتعملي المصطلحات المتخصصة المقيسة يعملون فعلا على تحرير الخطاب المعرفي من كل ما هو جمالي وانفعالي وعـــاطفي وتقييده فقط بما يحيل عليه في عالم الواقع من موضـــوعية مخصوصة، من أجل تواصل خاص. فالتقييس ليـــس هدفـــاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتسهيل إيصال المعـــلومات، وينـــبغي النظر إليه كجزء من عملية التطور اللغوي.

(5): حدود التقييس المصطلحي.

ثمـــة ســـؤال وجيه، وهو: إلى أي مدى، ووفق أية ظروف يمكن أن تكون المصطلحات مقيسة وموحدة؟

إن الـــتقييس اللغوي ظاهرة معروفة في اللغة عامة، فطبيعة اللغة النظامية تستدعي أن تكون مظاهرها الدلالية والـــتداولية مقننـــة الاســـتعمال، في السلوك الاجتماعي اللغوي.

الـــتقييس ينـــبغي أن يمثل التقييد الأقصى للقواعد الـــلغوية الممكن تطبيقها في الإسناد المرجعي للأشياء (إلى عـــالم الأشياء) وفي تسمية التقنيات وفي الاستعمال. وثمة ملاحظـــة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي التفريق بين مظهرين قياسيين:

- الـــتقييس كـــتحديد صارم يقيد الاستعمال وفق قياس متفاوت بين الشيوع والتوحيد والتقييس اللغوي.
- والـــتقييس كحصـــيلة عمل لتقييس المواد في علاقتها باللغة.

فقـــد طـــبق التقييس والتوحيد على اللغة بنجاح ملحوظ على مستوى التهجئة والتنقيط والصرف وعلى بعـــض القواعد النحوية. وفي المستوى الدلالي، فإن اللغة العامة على جانب واضح من نظامية التقييس كما تتبدى

في المعاجم، بيد إن النظام اللغوي غالبا ما يسمح بالتغير في دلالة اللفظة الواحدة في المعجم العام. إلا أن اللغة في الإسناد المرجعي في الموضوعات الخاصة تختلف عما هي عليه في وضعها العام، ففي نظام التسمية المصطلحية في المجال الموضوعي الخاص يتطلب تثبيت التسمية لمسميات الواقع حدّاً من التقييس وتوحيد المرجع؛ أكثر من ذلك فإن التقييس مطالب بتنظيم مقولات المعرفة ومسميات الأشياء في الواقع المادي. وفي المجالات التي تخضع فيها المعرفة للتغير المؤقت فإن تثبيت المعاني قد يتطلب شوطا تقييسياً آخر عن طريق تعريف المصطلح المقيَّس لربط المصطلح بالمفهوم القابل للتعديل.

التقييس في الواقع لا يتعلق باللغة وحدها، ولكنه جزء من تفكيرنا ونشاطنا اليومي في مجال التصنيع والإنتاج المادي للمحافظة على قيمتها وجودتها ووقايتها. آية ذلك أن التقييس، قبل أن يكون مفهوماً لغوياً في العصر الحديث، هو جزء من اهتمام المؤسسات الدولية المصطلحية (الأيزو: مثلا) فيما يتعلق بمواد الإنتاج: خاصياتها، مقاييسها، كفاءتها، مواصفاتها وطرق التقييم وما إلى ذلك، التي يُفكر فيها وينظّر لها باللغة، بل ومن خلال رسطاء لغويين هم الذين يصنعون مواصفات المواد والتسميات المصطلحية المطلوبة للتعبير عن مسميات المواد.

يهدف التقييس كما يتجلى في وثيقة المقاييس البريطانية (1981-ج 1: BS O)، إلى ما يلي:

1) تزويد مختلف الجهات المختصة بأدوات التواصل اللغوي والمصطلحي.

2) ترقية النظام الاقتصادي وكذلك الجهود المادية والطاقة الإنتاجية وتصدير السلع.

3) حماية مصالح المستهلكين من خلال النوعية المتماسكة للسلع والخدمات.

4- الرقي بمستوى الحياة الإنسانية: أنظمة الأمان، والصحة، وحماية البيئة.

لذلك، جاء في أدبيات التقييس البريطانية في الوثيقة (1981) ج 3: BS O)أن المصطلحات ينبغي أن تكون معرَّفة بوضوح تام. فالمصطلحات من خلال التقييس ينبغي أن تكون متماسكة مما يفترض أن يكون الشيء المحال عليه بالتسمية، وكذلك المفهوم، موصوفاً ومعبّراً عنه بمصطلح وحيد وليس بمترادفات.

والواقع أن المصطلحات قد يتعذر تقييسها بين مختلف اللغات، لكن ذلك قد يكون ممكنا في اللغات الوطنية أي في اللغة الواحدة الخاصة بكل أمة. بل إن المعاجم المعتمدة على مصطلحات مبرهن على دقتها يمكن أن تعد مقيَّسة وموحدة فقط في علاقتها بالاستعمال الضيق وفي القطر الذي أنتجها فحسب، وهذا لا يعني أن شرعيتها قد تمتد بالضرورة إلى خارج هذه الدائرة.

ولكي تكون المصطلحات مقيّسة وموحدة ، يجب أن تكون معرّفة في مجالاتها، لأن عدم تعريف المصطلحات يحررها من تقيدها بمجالاتها المتخصصة ويتركها حرة في مجالات مرجعية واسعة قد لا تنتمي تماماً إلى مجال المعجم الذي يفترض أن تندرج فيه.